



جامعة الناصر AL-NASSER UNIVERSITY

تهريب الأدوية في اليمن – دراسة تحليلية

د / عبدالله عبده محمد ملهي الوراقي

استاذ الصيدلة الاجتماعية المساعد

كلية طب الأسنان جامعة إب

AUTHORIZED BY AL-NASSER UNIVERSITY'S RESEARCH OFFICE
جميع حقوق النشر محفوظة لمكتب البحوث والنشر بجامعة الناصر

تهريب الأدوية في اليمن – دراسة تحليلية

د/ عبد الله عبده محمد ملهي الورايعي

استاذ الصيدلة الاجتماعية المساعد

كلية طب الأسنان جامعة إب

على الرغم أن الدواء يشكل دوراً حيوياً في المحافظة على الصحة والحياة والوقاية من العديد من الأمراض ومنع انتشارها فإن ظاهرة تهريب وتزوير الدواء تعد خطراً حقيقياً يهدد صحة الانسان وحياته وتمثل هذه الظاهرة إحدى القضايا المقلقة والخطيرة على المستويين الرسمي والشعبي على حد سواء بسبب غياب الدراسات البحثية وقلة قاعدة بيانات الخاصة بهذا الشأن وهو ما يشكل عائقاً أمام الوصول الى حلول مناسبة يهدف هذا البحث إلى التعرف على نوعية الأدوية التي يتم تهريبها والأسباب الحقيقية لهذا التهريب واقتراح الحلول المناسبة لها وذلك من خلال تحليل التشريعات القانونية ذات العلاقة والإحصائيات السنوية لوزارة الصحة العامة والسكان.

وقد توصل الباحث إلى أن من أهم اسباب هذه الظاهرة هو ترك السوق الدوائية اليمنية ساحة مفتوحة امام شركات الاستيراد واحتكاره من قبل عدد محدود منها الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الدواء والذي يعد العامل الأساسي لتهريبها مقارنة بسعره في الدول العربية الأخرى لذا فان تطبيق القوانين النافذة واستكمال إجراءات إصدار القوانين الأخرى ذات العلاقة ضرورة وطنية تتحملها الجهات المعنية مثل وزارة الصحة وتقابلي الصيدلة والأطباء ومجلس النواب؛ للحد من هذه الظاهره ضمناً لصحة المواطنين وحياتهم.

الملخص

1

المقدمة:

"العقل السليم في الجسم السليم" هذه العبارة يعلمها معظم الناس في كل مكان حول العالم بإنها تتعلق بالصحة بصورة عامة غير أن الصحة والوقاية لا تغنيان عن الصحة العلاجية كما يتعذر الحفاظ على صحة الإنسان دون توفر الأدوية المناسبة التي تعد احد الأعمدة الأساسية للحفاظ على الصحة ويؤدي نقص الأدوية وانتشار الأدوية المزيفة والمتدنية النوعية إلى معاناة المرضى وتعرضهم لعواقب مباشرة في حياتهم، بل إلى وفاتهم في بعض الأحيان وكانت منظمة الصحة العالمية قد دعت جهات مؤثرة في اجتماعات عالمية عام ٢٠٠٠ إلى إيجاد حلول لخطر تنامي ظاهرة تهريب الأدوية المغشوشة في العالم الثالث وإقبال الشبكات الإجرامية عليها، حيث تشير التقديرات إلى أن قيمة مبيعات الأدوية المزيفة قد تصل إلى ٧٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ م مما يشكل ارتفاعاً بنسبة 92 % مقارنة بعام ٢٠٠٠ (١) وعلى الرغم مما يمثله ظاهرة تزيف الأدوية من مشكلة مقلقة للعالم وخطورة ذلك على الصحة في دول العالم الثالث خصوصاً فإننا نلاحظ نقصاً في باب الدراسات التي تعنى بالموضوع وغياب معطيات رقمية محلية تنكب على دراسة هذه الظاهرة. لهذا نجد من الضروري اليوم العمل على تشكيل قاعدة معطيات موثوقة تساعد المهنيين وأصحاب القرار على البحث في حلول ناجعة كفيلة للحد من تفاقم المشكل (٢). وتطور علم الصيدلة مثله مثل بقية العلوم يأتي نتيجة لاحتياجات المجتمع وحل مشاكله، حيث يسعى الباحثون جاهدين للوصول الى المعرفة اللازمة لمواجهة هذه المشاكل والتخلص منها، وبالتالي فإن غياب المتخصصين في أي مجال يجعل من الصعوبة التوصل إلى حل مشاكل المجتمع وقلة المتخصصين في مجال الصيدلة أيضاً مما يعيق تحسين المستوى الصحي وما نجده في اليمن من انحصار مهنة الصيدلة على صرف الدواء والأعمال الإدارية وغياب المتخصصين في مجالات كثيرة مثل الصيدلة السريرية، الصيدلة الصناعية والصيدلة الاجتماعية "التي تمثل تخصصات متعددة وذلك بهدف دمج الأدوية في منظور أوسع تشمل الجوانب القانونية والأخلاقية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتواصلية، والنفسية وتقييمها من أجل المساهمة في الاستخدام الآمن والرشيد للأدوية (٣). وانطلاقاً من خبرة الباحث العلمية والعملية في مجال الصيدلة كونه متخصصاً في الصيدلة الاجتماعية وامتلاكه صيدلية منذ أكثر من ١٠ عاماً

فقد لاحظ الباحث أن مشكلة تهريب الأدوية في اليمن إحدى القضايا المقلقة والخطيرة على المستويين الرسمي والشعبي على حد سواء بالإضافة الى قلة الدراسات البحثية وقلة قاعدة البيانات حول هذا الموضوع وكون اليمن إحدى دول العالم النامي وتعاني من صعوبات اقتصادية ولديها إشراف دوائي ضعيف على السوق الدوائية المحلية فقد ظهرت مشكلة تزوير الدواء وتهريبه بصورة جلية حيث ارتبط تزوير الدواء بتهريبه فهما وجهان لعملة واحدة وبناء على ماسبق فقد اخترت هذه الظاهرة للبحث وتم تحديد مشكلة هذا البحث بالأسئلة الآتية

(١) ماهو واقع ظاهرة تهريب الأدوية في اليمن؟

(٢) ماهي اسباب التهريب؟

(٣) وماهي الحلول المناسبة؟

وذلك بهدف التعرف على نوعية الأدوية التي يتم تهريبها والأسباب الحقيقية لهذا التهريب واقتراح الحلول المناسبة لحل هذه المشكلة وبالنسبة للمنهج الذي سار عليه هذا البحث فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على الوصف والتحليل للتشريعات القانونية ذات العلاقة و الإحصائيات السنوية لوزارة الصحة العامة والسكان في الفترة بين ()، والبيانات الصادرة من قبل الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية وتحليل اسعار بعض الأدوية المهربة في السوق اليمنية

(١) الدراسات السابقة :

لم يجد الباحث في حدود علمه من دراسات تناولت هذه الظاهرة سوى رسالة ماجستير بعنوان (دراسة ميدانية وتحليلية لبعض الأدوية المشتبه بتزويرها في الجمهورية اليمنية) للباحثة ياسمين عبد الله المتوكل، كلية الصيدلة جامعة دمشق () شملت هذه الدراسة () عينة دوائية مهربة مدروسة ونظائرها الأصلية ، وقد وجدت الدراسة مايقارب () من الأدوية المهربة مزوراً حسب تعريف منظمة الصحة العالمية وهي نسبة تقترب من النسبة التي أوردتها التقديرات غير الرسمية ()% ()% من هذه العينات هي عبارة عن (أدوية) مزورة خالية من أية مادة فعالة ()% ()، ونظراً لمحدودية الدراسات في هذا المجال فقد أخذ الباحث على عاتقه القيام بإسهام علمي يلقي الضوء على بعض جوانب هذه الظاهرة

(٢) التشريعات القانونية اليمنية و تهريب الأدوية :

حسب ما أوردته منظمة الصحة العالمية فإننا البلدان التي تنتهج حوكمة ضعيفة داخل سلسلة الإمداد بالأدوية أكثر عرضة للاستغلال بالفساد، حيث إن تلك البلدان تفتقر إلى الأمور الآتية

- التشريعات المناسبة أو وسائل تنظيم الأدوية.
- آليات إنفاذ القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية ذات الصلة.
- الوسائل اللازمة لإدارة تضارب المصالح () .

ويمكن تفصيل علاقة هذه الظاهرة بالتشريعات المعمول بها في اليمن على النحو الآتي

- ١) قانون رقم () لسنة م بشأن المنشآت الطبية والصحية الخاصة
احتوى القانون على مادة ولكن لم ترد أية مادة قانونية تجرم بيع الأدوية المهربة والمزورة
- ٢) القرار الجمهوري رقم () لسنة م بشأن إعادة تنظيم الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية :
احتوى القرار على مادة ولكن لم ترد أية مادة قانونية مراقبة بيع الأدوية المهربة والمزورة.
- ٣) القرار الجمهوري بالقانون رقم () لسنة م بشأن مزاولة المهن الطبية والصيدلانية احتوى
القانون على مادة ولكن لم ترد أية مادة قانونية تجرم بيع الأدوية المهربة والمزورة
- ٤) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم () لسنة م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم () لسنة م
بشأن المنشآت الطبية والصحية الخاصة احتوت اللائحة على مادة ولكن لم ترد أية مادة قانونية
تجرم بيع الأدوية المهربة والمزورة
- ٥) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم () لسنة م بشأن لائحة تنظيم صناعة وتجارة الأدوية والمستلزمات
الطبية وما في حكمها تضمنت
- المادة () اشارة الى أنه يجب على موزعي الأدوية والمستلزمات الطبية بالجملة التقيد بعدم التعامل مع
الأدوية والمستلزمات الطبية المهربة والمقلدة (المزورة)
- وفي المادة () تم تحديد المخالفات والعقوبات ولم ترد اي عقوبة لمن خالف المادة ().
- المادة () يحظر على أصحاب المؤسسات الصيدلانية ما يلي الفقرة () بيع الأدوية المهربة او الإعلان
عن الأدوية عبر وسائل الإعلام المختلف ()
- ٦) وفي قانون رقم () لسنة م بشأن الصحة العامة تضمن مادتين :
- المادة () :يحضر البيع أو الاتجار بالأدوية المهربة والمزورة والأدوية الحكومية كما يحضر البيع أو
الاتجار بالعينات الطبية المجانية التي تكون معدة للدعاية والأعلان والنويع المجاني.
- المادة () مع مراعاة أي عقوبة أشد ورد النص عليها في القوانين النافذة يعاقب كل من قام بتهريب
الأدوية بالحبس مدة لاتزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تقل عن ()% ولا تزيد عن ()% من قيمة
المادة مع مصادرة البضاعة المهربة وفي حالة التكرار تضاعف العقوبة ويستثنى من ذلك الدواء المحلوب
لغرض الاستخدام الشخصي للمريض ()

وما نلاحظه في التشريعات القانونية المعمول بها حالياً في اليمن أنها لم تشير لمشكلة تزوير الأدوية وتهريبها بصورة كافية على الرغم من امكانية تطبيق قوانين أخرى لمرتكبي مثل هذه الجرائم ومع استعراض التشريعات الحالية نجد منها ستة قوانين لم تتضمن جميعها عقوبة تزوير وتهريب الأدوية ولم يرد سوى في [] في قانون الصحة العامة وفي عقوبة ضعيفة وغير رادعة فضلاً عن أنه حتى هذه اللحظة لم يصدر قانون الدواء

٣) السوق الدوائية اليمنية :

تصدر الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية في وزارة الصحة العامة والسكان إحصائيات سنوية توضح فيها المبالغ المالية لحجم الاستيراد وعدد الشركات المصدرة وعدد وكالات الأدوية وقد تم تحليل هذه البيانات والأرقام الآتية ([])

مع العلم إن حجم استيراد الأدوية المشار اليه هو ما تم استيراده من قبل شركات الأدوية المستوردة (القطاع الخاص) حيث إن هناك استيراد مواد خام للمصانع المحلية وجهات حكومية وهيئات أجنبية ومؤسسات صحية ناهيك عن الأدوية التي تستورد بطريقة غير رسمية، ويتضح من الجدول السابق أن هناك زيادة في حجم استيراد الأدوية بنسبة [] بين عامي []، []، أي خلال ثمانية عشر عاماً وبمتوسط زيادة سنوية قدرها []، كما بلغت نسبة زيادة مستوردي الأدوية إلى []% خلال الفترة نفسها، وخلال عام [] م سيطرت عشر شركات فقط على []% من حجم استيراد الأدوية (القطاع الخاص) ، وخلال فترة اربعة عشر عاماً بين عامي []، [] م ظلت عشر شركات فقط مهيمنة على نسبة []% من حجم استيراد الأدوية (القطاع الخاص) وإذا ما حللنا أسماء هذه الشركات ومراكزها في حجم الاستيراد خلال تلك الفترة نلاحظ بأن التنافس انحصر في عدد محدود من الشركات كما هو موضح في الجدول ([])

جدول (1) أسماء مستوردي الأدوية الحاصلين على العشرة المراكز الأولى في نسبة حجم استيراد الأدوية (القطاع الخاص) في اليمن خلال عام (2009-2004-2000-1995)

م	اسم الشركة المستوردة	1995م	2000م	2004م	2009م	*الترتيب متوسط الأعوام خلال
1	الشركة الوطنية (ناتكو)	1	1	3	3	36
2	شركة الفتح للأدوية	6	2	1	4	31
3	مؤسسة الرفافة للأدوية	0	3	2	2	26
4	شركة ارض الجنتين للأدوية	3	9	7	1	24
5	محلات الوراقي التجارية	2	4	0	0	16
6	الجيل للأدوية والمستلزمات الطبية	8	0	4	5	16
7	مؤسسة الحارث للأدوية والمستلزمات الطبية	0	6	6	6	15
8	مؤسسة الميثمي للأدوية	4	5	0	0	13
9	مؤسسة المحضار للأدوية	7	8	0	0	7
10	الشركة العربية للأدوية	0	10	8	8	7
11	شركة المحضار للأدوية	5	0	0	0	6
12	العابد للتوريدات الطبية	0	7	9	0	6
13	الشرق للتجارة والتوكيلات	0	0	5	0	6
14	شركة المفضل	0	0	0	7	4
15	مخازن بلقيس للأدوية	9	0	0	0	2
16	مؤسسة الغريب للأدوية	0	0	0	9	2
17	شركة الروضة للأدوية	10	0	0	0	1
18	مخازن المنسوب التجارية	0	0	10	0	1
19	الجراش للتجارة	0	0	0	10	1

* تم جمع المراكز الحاصل عليها المستورد (المركز الأول= 10 درجات، المركز الثاني= 9 درجات المركز العاشر= 1 درجة

المصدر: إحصائية الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية للأعوام (1995-2000-2004-2009)

يتضح من الجدول السابق إن عدد شركات الاستيراد المتنافسة على المراكز العشرة الأولى في حجم الاستيراد خلال احدى عشرة عاماً (2009-2004-2000-1995) هي تسعة عشر شركة فقط تمثل ما نسبته (22.2%) من إجمالي عدد الشركات (45) خلال عام 2009، ولكنها تسيطر على ما نسبته (22.2%) حسب ما هو موضح في الجدول (1) منمى يوكد احتكار السوق الدوائية من قبل عدد محدود من شركات الأستيراد

٤) الأدوية المهربة في اليمن: الواقع يدل على ان تهريب الأدوية في اليمن قضية اكثر تعقيداً كون هذه الظاهرة تتضمن:

١) تهريب للأدوية غير المسجلة في وزارة الصحة () تهريب ادوية مسجلة في وزارة الصحة وهذه مشكلة تفتقر لمصدر معلومات حقيقية وبحسب نشرة البلسم () التي نشرت فيها الأصناف الدوائية المهربة والتي يتم الترويج لها في السوق وعددها () صنفاً تم إيضاح اسم الشركة المنتجة والمصدر (اسم الدولة) ولم يتم إيضاح اسم الشركة المستوردة لهذه الأدوية في اليمن ولا أسعار هذه الأدوية في اليمن وتم تحليل () أصناف منها لمعرفة أسماء شركات الاستيراد في اليمن فكانت جميعها تتبع شركات انتاج معروفة حسب الجدول رقم () وتم ايضاح مصدر هذه الأدوية (اسم الدولة حسب الجدول رقم () وقد تم التنويه من قبل الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية بأن هذه الأصناف تم ضبطها على مدى فترات متلاحقة خلال السنتين السابقتين وليس من الضروري أن تكون جميعها متداولة موجودة في الوقت الحالي، وقام الباحث بمتابعة ما هو موجود منها في السوق فتم الحصول على () صنفاً موضحة في الجدول () ومن بين () أصناف كانت هناك أربعة أصناف أشير إليها بأنها مزورة للصف الأصلي وتمثل نسبة () وصنفان لم يتم التعرف على شركة إنتاجهما وتمثل نسبة () وصنف واحد مقلد يمثل نسبة () ()

جدول () أسماء مستوردي الأدوية وعدد ونسبة الأصناف الدوائية التابعة لها المهربة والتي يتم الترويج لها في السوق اليمنية () خلال () م ()

م	اسم الشركة المستوردة	عدد الأصناف المهربة	نسبة الأصناف المهربة
1	الشركة الوطنية (ناكو)	33	31.43
2	مؤسسة الرافة	31	29.52
3	شركة الحضار للأدوية	9	8.57
4	الشرق للتجارة والتوكيلات	9	8.57
5	شركة أرض الجنتين للأدوية	7	6.67
6	شركة الفصح للأدوية	4	3.81
7	مؤسسة الجيني للأدوية	3	2.86
8	مؤسسة الحارث	3	2.86
9	الصابري	2	1.90
12	مؤسسة الغريب للأدوية	1	0.95
13	شركة المنفل	1	0.95
14	محلات الوراق التجارية	1	0.95
15	الجراش للأدوية	1	0.95
الإجمالي		105	100

المصدر: الإدارة العلمية للبحوث والأعلام البوائى الهيئة العليا للأدوية المستلزمات الطبية وزارة الصحة العامة والسكان (الأصناف الدوائية المهربة والتي يتم اترويج لها في السوق والتي نخذر من تداولها)، نشرة البلسم، الجمهورية اليمنية، العدد(8)، ديسمبر 2008. (13)

جدول رقم () يوضح أسماء بعض الأدوية المهربة والشركة المنتجة () والشركة المستوردة سعر الأدوية بالريال اليمني (في الصيدلية) وسعر الأدوية المهربة (حسب السعر المطبوع العلبه في المملكة العربية السعودية) وفارق السعر ونسبته (تم احتساب سعر الصرف الريال السعودي ريال يمني)

م	اسم الصنف	الشركة المنتجة	الشركة المستوردة	العبوة	في صيدلية	سعر الدواء	سعر الدواء المهرب في الصيدلية	الفارق بالسعر	نسبة الفارق
1	Yomesan Tab.	BAYER	الشركة الوطنية (ناكو)	1*4	625	200	425	68%	
2	Aspirin 100mg Tab.	BAYER	الشركة الوطنية (ناكو)	2*10	420	140	280	67%	
3	Zyloric 300mg Tab.	GLAXO/ WELLCOME	المخضار	2*10	540	192	348	64%	
4	Methergin tab	NOVARTIS	الشركة الوطنية (ناكو)	3*10	825	450	375	45%	
5	Burinex Tab.	LEO	الشرق للتجارة والتوكيلات	2*10	475	290	185	39%	
6	Motilium tab	JANSSEN CILAG	مؤسسة الرأفة للأدوية	1*30	1250	900	350	28%	
7	Voltaren emulgel	NOVARTIS	الشركة الوطنية (ناكو)	جل	1250	900	350	28%	
8	Natrilix S. R.	SERVLER	مؤسسة الرأفة للأدوية	1*30	960	770	190	20%	
9	Mosegor Tab.	NOVARTIS	الشركة الوطنية (ناكو)	3*10	1100	900	200	18%	
10	Depakien 500mg Corno Tab	SANOFI	مؤسسة الرأفة للأدوية	1*30	3000	2500	500	17%	
11	Kenacort-A vial	Smithkline Beecham	الشركة الوطنية (ناكو)	فيال	650	550	100	15%	
12	Depakien 5mg Corno Tab	SANOFI	مؤسسة الرأفة للأدوية	1*30	3000	2600	400	13%	
13	Tegretol 200 SR	NOVARTIS	الشركة الوطنية (ناكو)	5*10	3000	2600	400	13%	
14	Tegretol 400 SR	NOVARTIS	الشركة الوطنية (ناكو)	3*10	3000	2600	400	13%	
15	Primolut- N Tab.	SCHERING	الشركة الوطنية (ناكو)	1*30	1000	900	100	10%	

كما يتضح من الجدول السابق أن أكبر فارق هو () لدواء يوميسان-حبوب (Yomwsan.Tab) واقل فارق نسبته () لدواء بريمولات-ن-حبوب (Primolut-n .Tab) وهذه الأدوية مسجلة في وزارة الصحة ومتوفرة من خلال شركات استيراد رسمية وتعد من الأدوية الأكثر استهلاكاً في السوق الدوائية ومن الملاحظ أن معظم هذه الأدوية لا تحتوي على لاصق (على علبه الدواء) يبين سعر كل دواء وبالتالي ترك المجال أمام شركات الاستيراد وملاك الصيدليات للتلاعب بهذه الأسعار مما يسبب أعباء على المريض ويهز ثقته بأمانة القائمين عليها، فضلاً عن كونه يمثل العامل الأساسي لتهريب الأدوية

٥) المناقشة:

يمثل تهريب الأدوية مشكلة عالمية ولكنها في اليمن تمثل مشكلة معقدة نظراً لغياب الدراسات البحثية وقلة قاعدة بيانات حول هذه المشكلة كون اليمن إحدى دول العالم النامي وتعاني من صعوبات اقتصادية عديدة وإشراف دوائي ضعيف على السوق الدوائية المحلية ناهيك عن ضعف العقوبات لجريمة تهريب الأدوية في التشريعات اليمنية فالتشريعات المتعلقة بالصحة، خاصة بالجانب الدوائي هي ستة تشريعات فقط أغفلت جوانب كثيرة وأساسية فيما يخص مهنة الصيدلة والدواء على الرغم من أن هناك دولاً كثيرة مثل جمهورية مصر العربية تمتلك تشريعات كثيرة متعلقة بمهنة الصيدلة والدواء ومن هذه التشريعات

١) القانون رقم () لسنة ، بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والإتجار لمواد السامة ومثل هذا القانون غير متوفر في اليمن

٢) القانون رقم () لسنة ، الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح ومثل هذا القانون غير متوفر في اليمن

٣) قانون الصيدلة والسموم لسنة ، والذي تم تعديله لعام إلى قانون الأدوية والسموم () .

ومثل هذا القانون غير متوفر في اليمن مع أنه يعد من أهم لتشريعات التي تعمل على حل عدد كبير من المشاكل التي تخص الأدوية وجوانب صحية كثيرة أما التشريعات الصحية اليمنية المتوفرة حالياً فلم ترد عقوبة تهريب الأدوية إلا في تشريع واحد وبصورة متأخرة، أي في عام م وبشكل ضعيف، ناهيك عن ضعف تطبيق مثل هذه التشريعات نفسها وهو يدل على أن هناك عرقلة واضحة لصدور تشريعات أساسية وتطبيق ما وجد منها ومن هنا كان لابد من تحليل السوق الدوائية لمعرفة حجمها والشركات المتنافسة فنلاحظ من الجدول رقم () تنافس شركات مستوردي الأدوية على المراكز الأولى في حجم الاستيراد الذي تضاعف بصورة كبيرة وعشوائية وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد مستوردي الأدوية فإن حوالي نصف السوق الدوائية ظل محتكراً من قبل حوالي عشر شركات هي التي عملت على زيادة الأرباح، من خلال زيادة حجم الاستيراد المستمر مقترناً بالاستخدام العشوائي دونما اكترات لما ينتج من أضرار على صحة المجتمع وعلى الرغم من زيادة عدد شركات الاستيراد خلال م عاماً (م) إلى م % أي بمعدل زيادة سنوية قدرها % فقد ظلت عشر شركات فقط هي المسيطرة على حوالي نصف السوق الدوائية حيث كانت خلال عام م وبعد مرور م عام ظلت هذه النسبة % (م)

وبحسب نشرة البلسم (1) التي حُدِّدت فيها الأصناف الدوائية المهربة والتي يتم الترويج لها في السوق و هي (2) صنفاً تم تحليل (3) أصناف جميعها لشركات إنتاج معروفة عدا أربعة أصناف منها مزور للـصنف الأصلي وتمثل (4) %، وصنفين محعولي شركات الإنتاج وتمثل (5) %، وصنف واحد مقلد يمثل (6) % أي بأجمالي (7) تعد أدوية غير مسجلة في وزارة الصحة

والتي يمكن اعتبارها ادوية مزورة وهذا يخالف ما أوردته الدراسات السابقة التي شملت (8) عينة دوائية مهربية مدروسة ونظائرها الأصلية وكان نسبة المزور منها (9) %، ويعد هذا الاختلاف مؤشراً خطيراً يساعدي دراسة هذه الظاهرة

وبحسب الجدول رقم (10) نلاحظ أن جميع الأدوية المهربية تتبع شركات الاستيراد التي تتنافس على المراكز العشرة الأولى في نسبة حجم استيراد الأدوية الموضحة في الجدول رقم (11) وهي الشركات نفسها الموضحة في الجدول رقم (12) الذي يوضح أسماء بعض الأدوية المهربية والشركة المستوردة وفارق الأسعار في اليمن عن السعودية حيث كان أكبر فارق هو (13) لدواء يوميسان-حب (Yomesan.Tab) وأقل فارق هو (14) % لدواء بريمولات-ن-حب (Primolut-n.Tab)

وعدم تحديد الأسعار على علب الأدوية (مثل ما هو معمول به في بقية الدول) يترك المجال لشركات الأدوية والصيدليات بالتلاعب بأسعار الأدوية الذي يمثل العامل الأساسي لتهريب النسبة الأكبر من الأدوية وهذا يمثل تقصيراً من قبل وزارة الصحة العامة والسكان ممثلة بالهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية كون تحديد وإصدار التسعيرة الدوائية ومراقبة تطبيقها واتخاذ الاجراءات القانونية عند المخالفة من اهم اختصاصات الهيئة (15).

تعد هذه الأدوية الأكثر استهلاكاً كون معظمها يستخدم للأمراض المستعصية التي يلتزم المريض بتناولها لفترات طويلة أو مدى الحياة وجميعها لشركات أربية والشركات المستوردة لها هي من أوائل الشركات المتنافسة على العشرة المراكز الأولى في نسبة حجم استيراد الأدوية (القطاع الخاص)

الخلاصة:

إن عدم تطبيق القانون وغياب تشريعات قانونية أساسية من أسباب تهريب الأدوية ولكن العامل الأساسي لندالك هو ترك السوق الدوائية اليمنية ساحة لتنافس شركات الاستيراد تستخدم فيها كل الوسائل والطرق التسويقية القانونية وغير القانونية دونما رقيب بهدف زيادة الأرباح فكان العامل الأساسي لتهريب الأدوية هو غلاء أسعار الأدوية في اليمن عنها في الدول التي يهرب منها هذه الأدوية وأهمها السعودية ومصر وعدم اعتماد أسعار محددة وموضحة على غلافات الأدوية مخالفة قانونية وتقصير واضح من قبل وزارة الصحة العامة والسكان، وغياب الكود الوطني للأدوية الأوروبية في السوق اليمنية يثير تساؤلات تستدعي بخوثاً الأجابة عنها

كما أن تطبيق القوانين المتوفر واستكمال ما تبقى منها ضرورة وطنية تتحملها الجهات المعنية مثل وزارة الصحة ونقابتي الصيدلة والأطباء ومجلس النواب للحد من هذه الظاهرة.

١٣. الإدارة العلمية للبحوث والأعلام الدوائي الهيئة العليا للأدوية المستلزمات الطبية [] م، وزارة الصحة العامة والسكان (الأصناف الدوائية المهربة والتي يتم الترويج لها في السوق والتي نحذر من تداولها) نشرة البلاسم الجمهورية اليمنية، العدد []، ديسمبر [] .
١٤. قانون رقم [] لسنة [] في شأن مزاولة مهنة الصيدلة، جمهورية مصر العربية المتوفر على الرابط:

http://www.cps-arabia.com/index.php/index.php?option=com_content&view=article&id=108:pharmacy-law&catid=125:laws&Itemid=151

١٥. قانون الأدوية والسموم علم []، جمهورية مصر العربية متوفر على الرابط <http://www.justice-lawhome.com/vb/showthread.php?t=26502>